



دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال  
Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

قدمت هذه الورقة في ندوة "دولتا السودان.. فرص ومخاطر" بالدوحة

١٤ و ١٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢

# النفط.. جدلية التقارب والتباعد

د. خالد التيجاني النور

محلل سياسي واقتصادي في الشؤون السودانية والقرن الأفريقي



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks



د. خالد التيجاني النور

شهد الصراع في السودان بين الشمال والجنوب مع نهاية القرن العشرين، وبعد مرور أكثر من أربعة عقود على انطلاق النزاع حول طبيعة ومستقبل العلاقة السياسية بين الطرفين في الدولة المستقلة الوحيدة، تحولاً استراتيجياً في مسار الصراع بدخول عامل النفط الذي بدأ إنتاجه في النصف الثاني من التسعينات وبدأ تصديره في أغسطس / آب ١٩٩٩، ليشكل هذا العامل المستجد الذي لم يكن حاضراً ولا محسوباً في معادلات الحرب والسلام قبل ذلك التطور الأكثر أهمية وتأثيراً في رسم سيناريوهات مصير السودان في عصر ما بعد النفط، وفي تحديد

وجهة جهود البحث عن سبل لإنهاء الحرب والبدء في عملية سلام، وسط جدل كبير إن كانت الصناعة النفطية الوليدة أسهمت في تأجيج القتال أم ساعدت في تعزيز فرص التسوية السلمية.

لم يكن النفط في السودان، من ناحية حجمه الإنتاجي أو احتياطياته المؤكدة، كبيراً بمعايير أسواق النفط العالمية، إذ لم يتجاوز إنتاجه اليومي في أعلى معدلاته سقف النصف مليون برميل، ولكن من المؤكد أن نشوء صناعة نفطية، وإن كان عاملاً محدود التأثير في معادلات الطاقة دولياً، إلا أن ريعها كان كافياً ليوفر عائدات مقدرة سريعة وسهلة للحكومة السودانية أسهمت في إحداث تحولات سياسية واقتصادية لم تكن منظورة في بلد ظل يعاني ليس فقط بسبب الحصار والعقوبات الاقتصادية الخانقة المفروضة عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين والإقليميين منذ وصول نظام الحكم الإنقاذي إلى السلطة بانقلاب عسكري في العام ١٩٨٩، ولكن يكابد أيضاً بسبب تواضع الأداء الاقتصادي في بلد غني بالموارد الطبيعية الكامنة حرمة عدم الاستقرار السياسي، والتكلفة الباهظة للحروب الأهلية من الاستفادة منها.

لم يكن الحكم في الخرطوم حينها مدركاً للأبعاد الحقيقية من ناحية إستراتيجية للدخول في عصر الصناعة النفطية، فالحكومة التي أرهقتها الأوضاع الاقتصادية المتردية بسبب الحصار المتطاول، والتكاليف العالية للإنفاق الأمني والعسكري من أجل الحفاظ على قبضتها القوية





## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

لمواصلة فرض سيطرتها الأحادية على السلطة، لم تنظر إلى الموارد النفطية المتحققة إلا بوصفها عائدات مالية تغنيها بعد فقر، وتقليل عثرة حاجتها الماسة للمال في وقت عز فيه النصير تفضلاً بهبات أو منح أو حتى قروضاً بأجل، وزاد الحال ضغطاً على إبالة وقتها أن حصار الأبعدين من الدول الغربية، رافقه إمساك الأقربين من دول الخليج الغنية التي ساءها موقف الحكم الإنقاضي المنحاز إلى العراق في أزمة غزو الكويت.

### الطرق إلى التدويل

كان التأثير الأكثر الأهمية لدخول السودان إلى عالم الصناعة النفطية أبعد بكثير من مجرد كونه مورداً اقتصادياً يوفر مداخل لحكومة تفتقر إلى المال، بل أصبح مدخلاً لتدويل الحالة السياسية السودانية فقد جلب إلى ساحتها أهم لاعبين في موازين القوى الدولية، الصين التي لعبت الدور الرئيسي في استخراج النفط وكانت الشريك الأكبر في الاستثمار فيه وارتبطت مصالحها به وقد أصبح يشكل نحو سبعة بالمائة من وارداتها النفطية.

والولايات المتحدة التي سارعت إلى قراءة تأثير النفط على إحداث تحول استراتيجي في موازين القوة في الصراع الداخلي في السودان، وكانت شركة شيفرون الأمريكية هي من اكتشفت النفط في سبعينيات القرن الماضي، غير أنها تنازلت عن امتيازاتها فيه في مطلع التسعينيات لمقربين من الحكومة السودانية لأسباب غير واضحة تماماً بمبلغ زهيد على الرغم من إعلانها أنها أنفقت أكثر من مليار دولار عليه، غير أن الأرجح أنها تعرضت لضغوط للانسحاب من السودان في إطار إجراءات تشديد إدارة كلينتون الحصار على الخرطوم، وعوضتها نحو نصف خسائرها بإعفاءات ضريبية.

لم يكن الصراع في السودان والحرب الأهلية التي أشعلها، حتى دخول العامل النفطي شأنًا مثيراً لاهتمام القوى الدولية الفاعلة فقد ظلت حرباً منسيةً على مدار النصف الثاني من القرن العشرين على الرغم من أنه كان النزاع الأطول عمراً في القارة الإفريقية والأكثر فداحة في تكلفته الإنسانية، فقد ظل قضية محلية وإقليمية بامتياز أثارت تدخل دول الجوار الإفريقي





## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

بحكم تأثرها المباشر بإفراقات الحرب، وتباينت أدوارها بين تغذية أسباب الحرب وتوفير مؤئل للاجئين وقواعد خلفية للحركات المسلحة، وبين السعي الحثيث للتوسط من أجل السلام وهو ما أثمرت عنه اتفاقية أديس أبابا للسلام في العام ١٩٧٢ برعاية إثيوبية، ومبادرة منظمة دول شرق إفريقيا للتنمية (إيغاد) التي بدأت في العام ١٩٩٤، وأسفرت في العام ٢٠٠٥ عن اتفاقية السلام الشامل بعد تدخل أمريكي أكسبها وزناً حاسماً.

لم تغب التدخلات الدولية تماماً عن التأثير على مجريات الصراع خلال حقبة ما قبل النفط، ولكنها كانت محدودة بدرجة كبيرة لم تغير موازين القوى بين الطرفين المتصارعين، فالصراع المتطاوول على دمويته لم يكن كافياً لأن يحرك القوى الدولية الفاعلة لتجعله في بؤرة اهتمامها وأحد محاور حساباتها، فتجاهلته تاركة الأمر برمته للاعبين الإقليميين.

كان مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن أول من بادر إلى تنبيه صناع القرار الأمريكي إلى إرهابات التحولات الإستراتيجية في السودان الناجمة عن دخول النفط كعامل مستجد سيؤثر على مستقبل الصراع فيه، ففي يوليو في العام ٢٠٠٠، أي بعد أقل من عام من نجاح الحكومة السودان في بدء تصديره، شكل المركز مجموعة عمل لدراسة فاعلية السياسة الأمريكية تجاه السودان بغرض مراجعة جدوى جهود الإدارات السابقة مع نهاية عهدة كلينتون الرئاسية الثانية، وتقديم مقترحات عملية للإدارة الجديدة، وترأسها مشاركة السياسي والأكاديمي الجنوب- سوداني فرانسيس دينق، وحي ستيفن موريسون مدير برنامج إفريقيا بالمركز، وشارك في عضويتها أكثر من خمسين شخصاً يمثلون الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونغرس، وجماعات حقوق الإنسان، وخبراء في الحقوق الدينية، وأكاديميون متخصصون في الشؤون السودانية، وصناع سياسة سابقون، ومنظمات غير حكومية تعمل في المجالات الإنسانية، وممثلون لإدارة كلينتون، وللأمم المتحدة.

رفعت المجموعة تقريرها المعنون "سياسة الولايات المتحدة لإنهاء الحرب في السودان" إلى إدارة الرئيس جورج بوش الابن في فبراير ٢٠٠١، أي بعد أقل من شهر من وصوله إلى البيت الأبيض، والذي يقترح على الإدارة الجديدة خريطة طريق أمريكية لتعاطي مختلف مع الوضع في





## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

السودان بعدما خلص تقييم التقرير إلى أن المشكلة الجوهرية التي اتفقت بشأنها مجموعة العمل تتعلق باستمرار الحرب المستعرة دون أفق للتسوية في وقت بدأت يطرأ تحول في ميزان القوى العسكرية لصالح الخرطوم بسبب تزايد الإنتاج النفطي. واعتبر التقرير أن الفرصة أضحت مواتية والوقت المناسب قد حان لأن تنخرط الولايات المتحدة بفعالية ودفعة قوية متعددة الأطراف بالتعاون مع القوى الأوروبية الراغبة لإنهاء الحرب الداخلية في السودان.

وأقر التقرير بأن السودان يظل يشكل أهمية للمصالح الأمريكية على صعد الأمن، حقوق الإنسان، والأوضاع الإنسانية، وأن واشنطن لا تحتمل تجاهل تأثير الإفرازات الناتجة عن استمرار الحرب.

وأشار إلى أن سياسة الاحتواء والعزل التي انتهجتها الإدارات المتعاقبة في واشنطن تجاه الخرطوم خلال عقد التسعينيات لم تحقق نتائج ذات بال لتحقيق مصالح واشنطن إذ لم تفلح لا في إنهاء الحرب ولا إصلاح النظام ولا تحسين الأوضاع الإنسانية أو التقليل من انتهاكات حقوق الإنسان، وأن أمام إدارة بوش الابن فرصة لرؤية جديدة تتجاوز تلك السياسة التي أثبتت عدم نجاعتها.

### تأثير النفط

كان تقييم تأثير عامل النفط أهم خلاصة توصلت إليها مجموعة العمل، فقد اعتبرت أنه أحدث تغييراً أساسياً في معادلات الحرب في السودان، حيث حول ميزان القوى العسكرية لصالح الخرطوم مما حضاها على تعزيز جهدها الحربي، كما أنه أصبح عنصراً في خلق شراكات خارجية تكاملية مع الدول وشركات إنتاج النفط، في إشارة إلى صعود الدور الصيني والعلاقات الآخذة في التقارب الوثيق بين بكين والخرطوم التي كانت سياسة واشنطن تقوم على عزلها ومحاصرتها من أي دعم خارجي. وأوصى التقرير بأن أي إستراتيجية لإدارة بوش الابن الجديدة لمقاربة الوضع في السودان يجب أن تأخذ في الاعتبار كاملاً هذه الحقائق.





## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

وذكر التقرير أنه بداية بالعام ١٩٩٨، بدأ النفط المتدفق بمعدل مائتي ألف برميل في اليوم يحقق عائدات مجزية للخرطوم تقدر بنحو نصف مليار دولار في العام ٢٠٠٠م، وتوقع أن يتضاعف الإنتاج في غضون عامين، وأن الاحتياطيات المؤكدة تفوق واحد تريليون برميل، وقد تزيد إلى ثلاثة أمثالها إبان فترة إدارة بوش الأولى، اتضح لاحقاً أنها بلغت ستة أضعاف، ووفقاً لهذا السيناريو أشار التقرير إلى أن السودان سيكون من بين الدول المصدرة للنفط المتوسطة الإنتاج.

وأشار التقرير إلى أن عامل النفط المستحدث أدى إلى توسيع فجوة التوازن الاستراتيجي بين الحكومة والمعارضة، وأن احتمال قدرة المتمردين الجنوبيين وحلفائهم في المعارضة الشمالية على تحقيق نصر عسكري على الخرطوم بات ضئيلاً أكثر من أي وقت مضى. لافتاً إلى الإنفاق العسكري للحكومة السودانية تضاعف خلال الفترة السنتين منذ بدء إنتاج النفط. وأشار إلى أنه على الرغم من أن الدافع المعنوي للمتمردين الجنوبيين وقدرتهم على الاستمرار في شن حرب عصابات وإن بدرجة أقل ستحرم الخرطوم من تحقيق نصر نهائي وحاسم، ولكن بمرور الوقت فإن تهديد الجنوبيين لمصالح الحكومة سيتضاءل بوتيرة متزايدة، ولذلك فإن الجنوب إذا فاوض فوراً وبدعم خارجي كافي فإنه سيكون في موقف أقوى يضمن له تحقيق مصالحه السياسية والاقتصادية، في حين أنه سيكون في موقف أضعف إذا أجل الانخراط في التفاوض لسنوات مقبلة ستتغير فيها موازين القوى بدرجة لن تجعله في وضع يحقق المكاسب التي يسعى إليها. ونبه التقرير إلى أنه لتغيير موازين القوى، سواء بتغيير النظام في الخرطوم أو بتعزيز القوة العسكرية للجنوب بدرجة كبيرة، فإن ذلك يقتضي الولايات المتحدة استثماراً عسكرياً ومادياً كبيراً، وهو خيار ذكرت المجموعة بأنها لا تنصح به، كما اعتبرته غير ذي جدوى سياسية في واشنطن، وأوصى التقرير بان السبيل الوحيد الواقعي والقابل للتطبيق أمام الإدارة الأمريكية لإنهاء الحرب وإحداث تقدم في معالجة ذيولها الأخرى، لن يتحقق بغير إستراتيجية تدخل فعال يركز على الدبلوماسية، التواصل الوثيق مع الأطراف كافة، واتباع سياسة الجزرة والعصا في سلة من الحوافز والإجراءات التأديبية، وإدارة وتنسيق مبادرات الأطراف المختلفة.

لم تكن التوصيات المحددة والمفصلة التي اقترحتها مجموعة عمل مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية لإدارة بوش الابن لإنهاء الحرب في السودان سوى خريطة الطريق التي طبقتها







## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

بحذافيرها، بدءاً من تعيين الرئيس جورج بوش الابن في السادس من سبتمبر ٢٠٠١ لعضو مجلس الشيوخ السابق جون دانفورت مبعوثاً خاصاً له في السودان، أي بعد أشهر قليلة من تسلمه التقرير التي كانت تعيين مبعوث خاص رفيع المستوى أحد توصياته، لينخرط دانفورت في وضع أسس المفاوضات وتعبيد الطريق أمامها لتنطلق في يونيو ٢٠٠٢، لتصل بعد ثلاثين شهراً إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل التي بنيت بشكل أساسي على وصفة المركز التي أوصت باعتماد نظامين في دولة واحدة، إسلامي في الشمال وعلماني في الجنوب، لفترة انتقالية تقتسم خلالها السلطة والثروة، لا سيما العائدات النفطية، بين الطرفين حتى موعد الاستفتاء على تقرير المصير.

### اتفاق على السلام

لم تجد إدارة بوش الابن التي تبنت سياسة فرض السلام في سباق مع الزمن لمنع حدوث تحول استراتيجي في موازين القوى بسبب دخول عامل النفط، سواء لرعاية المصالح الأمريكية أو بسبب ضغط اللوبيات المدافعة عن الجنوبيين، معارضة لمساعدتها سواء من قبل السودان، أو الصين، أو دول الجوار الإقليمي، ولكنها للمفارقة لم تجد حماسة من قبل زعيم الحركة الشعبية الراحل جون قرنق الذي كان يعول على تغيير جذري للسلطة لتحقيق مشروع "السودان الجديد" وليس اقتسام السلطة، أو الاكتفاء بحل يعبد الطريق لانفصال الجنوب. ووجدت واشنطن أن عليها فرض ضغوط على الحركة الشعبية للجلوس للتفاوض بأكثر مما احتاجته مع الخرطوم.

وتجاوبت حكومة البشير مع الدور الأمريكي في عملية السلام لأن من شأن ذلك في حالة نجاحه، وإن جاء على حساب سيطرتها الكاملة على السلطة وانفرادها بالثروة، سيحقق لها عدة مكاسب فمن جهة سينهي الحرب التي أرهقتها، كما سيضمن لها فترة إضافية في الحكم والأهم من ذلك أن السلام سيوفر لها اعترافاً وشرعية دولية طالما سعت للحصول عليها منذ وصولها إلى السلطة بانقلاب عسكري، وقبل ذلك أغرتها الوعود الأمريكية بإنهاء حالة العداء ورفع العقوبات والحظر الاقتصادي المفروض من طرف واشنطن، ورفع اسمها من لائحة الدول الراعية للإرهاب وصولاً إلى التطبيع الكامل.





## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

أما الصين اللاعب الجديد حينها في الساحة السودانية فلم تجد في مساعي واشنطن لفرض تسوية للحرب ما يثير قلقها خاصة أن الإدارة الأمريكية تجنبت مضايقة شركاتها العاملة في الصناعة النفطية في أسواق الأسهم على غرار ما فعلت مع شركات دول أخرى، كما نجاح عملية السلام يحقق الاستقرار وهو ما من شأنه أن يضمن لبكين الاستفادة من استثماراتها باستمرار تدفق إنتاج وتصدير النفط دون عوائق وقد بات يشكل ما تستورده من السودان جزءاً من معادلات احتياجاتها النفطية ومصالحها الوطنية.

ومن جهة دول الإقليم في منظمة إيقاد فقد رحبت بالدور الأمريكي الذي أعطي حيوية ودفعة كبيرة لمبادراتها للسلام في السودان التي ظلت تراوح مكانها دون إحراز أي تقدم حقيقي منذ إطلاقها في العام ١٩٩٣م.

كان التفاوض على ملف النفط أقل الأجنحة الخلافية إثارة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، خلافاً للتعقيدات والصعوبات الجمة التي واجهت الطرفين في الاتفاق على الترتيبات العسكرية والأمنية والسياسية والمناطق الثلاث، آبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق، والتي كادت أحياناً أن تؤدي إلى انهيار المفاوضات بالكامل، وبمساعدة خبراء من مؤسسات التمويل الدولية أمكن للطرفين الاتفاق بسهولة على صيغة لتقاسم العائدات النفطية النتيجة في الجنوب مناصفة إبان الفترة الانتقالية، وهو ما رأى فيه كلاهما كسباً فالحكومة رأت أن التنازل عن نصف العائدات النفطية التي كانت تحققها من نفط الجنوب ثمناً مناسباً، ضمن تنازلات أخرى، للحصول على السلام، كما رأت الحركة الشعبية على الجانب الآخر أن هذا النفط حقاً كاملاً للجنوب ولكن اعتبرت أيضاً التنازل عن نصفه ثمناً معقولاً للحصول على تقرير المصير.

غير أن الاتفاق السهل نسبياً على اقتسام النفط في اتفاقية السلام لم يكن كافياً ليمنع الصراع بينهما حول النفط، فعند مشاورات تشكيل أول حكومة للفترة الانتقالية برز خلاف محموم حول من تتؤول إليه حقيبة وزارة الطاقة المعنية بإدارة الصناعة النفطية التي آلت في النهاية للمؤتمر الوطني مقابل التنازل عن حقيبة الخارجية للحركة الشعبية، غير أنه منذ ذلك الحين تواصل الجدل بينهما حول دقة تنفيذ ما ورد في الاتفاقية بشأن مسألة النفط وازداد الأمر تعقيداً بعد







## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

### Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

تقرير لمنظمة أوروبية ذكرت فيه أن هناك عدم شفافية في الكميات المنتجة المعلنة رسمياً التي يتم على أساسها احتساب قسمة الإنتاج واستندت في ذلك على تباينها مع الأرقام الواردة في تقارير للشركة الصينية، وفي محاولة للتخفيف من النزاع حول إدارة النفط ومع اقتراب انتهاء الفترة الانتقالية تنازل المؤتمر الوطني عن وزارة الطاقة للحركة الشعبية قبل أقل من عام على موعد الاستفتاء، ولكن ذلك لم يغير كثيراً من أجواء الصراع.

وفي الواقع فإن الخلاف حول النفط كان جزءاً من خلافات عديدة حول جملة من القضايا التي كان من المفترض أن بنود اتفاقية السلام قد سوتها مثل قضية أبيي والمنطقتين الأخريين والترتبات العسكرية وغيرها، وعكست تلك الخلافات استمرار حالة مريرة من الصراع بين الطرفين طغى على أغلب سنوات الفترة الانتقالية الست، وبدلاً من انخراطهما في التعاون لتنفيذ الاتفاقية على نحو يحقق هدف الحفاظ على الوحدة الطوعية للبلاد التي اعتبرها الطرفان في الاتفاق الإطاري أولوية عند الاستفتاء على تقرير المصير، ولكن الانصراف من قبل الطرفين عن خدمة هذا الهدف جعل الانفصال أمراً محتوماً قبل ذهاب الجنوبيين إلى صناديق الاقتراع بوقت طويل.

### انفصال بلا ترتيبات

كانت المعضلة الحقيقية لاتفاقية السلام الشامل أنها سكتت عن تفاصيل ترتيبات الانفصال حالة حدوثه فعلى الرغم من أنه جرى النص عليه كأحد خيارات الاستفتاء، فقد اكتفت برتوكولات الاتفاقية بتفصيل ترتيبات الفترة الانتقالية في المجالات كافة، واعتبرت أن هذه الترتيبات الانتقالية ستشكل هي ذاتها الترتيبات الدائمة في حالة التصويت لصالح الوحدة في الاستفتاء، ولم يتضمن صلب الاتفاقية أي ذكر لما يجب أن يحدث عند التصويت لصالح الانفصال وبدا وكأن هناك ثمة اتفاق غير مكتوب بين زعمي الطرفين المفاوضين أن الاستفتاء لن يكون إلا وسيلة لتأكيد الوحدة طوعاً بفضل جاذبية ترتيبات التسوية التي توصلنا إليه، ولكن الرحيل المفاجئ لزعيم الحركة الشعبية جون قرنق بعد ثلاثة أسابيع فقط من بدء الفترة الانتقالية في حادث غامض خلط كل الأوراق وكانت نتيجته المباشرة بروز التيار الانفصالي بقوة للمفارقة عند





## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

الطرفين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية معاً، ومع أن الأمور كانت تسير بوضوح صوب التقسيم إلا أن أياً منهما لم ينتبه إلى أن الاتفاقية مصممة على "الوحدة الجاذبة"، وليس على الانفصال الذي بات محتوماً، ومع محاولة قادة الطرفين إخفاء نيتهم الحقيقية للانفصال باتخاذ مواقف علنية مغايرة لم يبذل أي جهد حقيقي للتفاوض مبكراً على ضمان حدوث انفصال سلمي سلس، ومع نفاذ الوقت اكتفى الطرفان بتضمين القضايا التي يجب تسويتها عند الانفصال في قانون الاستفتاء الذي أجاز على عجل في خضم مناورات عنيفة بينهما، غير أنها لم تضع أي جدول زمني لذلك وتركته مفتوحة، وهي قضايا بالغة الحيوية لفك الارتباط بين البلدين عند الانفصال من بينها النفط، أبيي، الحدود، المياه، الديون الخارجية والأصول وغيرها.

### تغيير قواعد اللعبة

أدى قيام الاستفتاء في موعده، والاعتراف بنتيجته، وحدث الانفصال فعلياً باستقلال دولة جنوب السودان في التاسع من يوليو ٢٠١١، إلى تحول استراتيجي جديد في موازين القوى بين دولتي السودان لصالح جوبا، فحكومة الشمال فقدت أهم أوراقها للضغط على الجنوب وعلى مسانديه في الساحة الدولية بتمريها للاستفتاء واعترافها باستقلال الجنوب دون الحصول على أي مقابل أو ضمانات تكفل لها تعويض خسائرها الناجمة عن تقسيم البلاد على الرغم من اعتراف المجتمع الدولي بأحقيتها في ذلك، والأهم من ذلك أن عودة الحرب إلى ما بات يعرف بـ"الجنوب الجديد" مع امتداد الحركة الشعبية الشمالي أفقد الخرطوم أهم رهاناتها، السلام مقابل الانفصال.

من جانب آخر حققت الحركة الشعبية مكاسب كبيرة في مقدمتها الحصول على استقلال الجنوب دون أن تجد نفسها مضطرة لتقديم تنازلات مقابل ذلك في القضايا العالقة بين الدولتين، وعادت لتستخدم هذه الأوراق للضغط على الخرطوم للحصول على المزيد من المكاسب خاصة في قضيتي أبيي، والنقاط المختلف عليها في الحدود بين الدولتين.





## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

### النفط الورقة الرابحة

برز الخلاف حول النفط وكأنه القضية الرئيسية العالقة بين الطرفين، وفي الواقع فإن ذلك لا يعكس حقيقة الوضع، ولكن يكشف عن اختلاف في المنهج والأسلوب التفاوضي بين الطرفين، فالمسألة لا تتعلق بقيمة ما يجب أن تدفعه حكومة الجنوب من رسوم نظير استخدامها للمنشآت النفطية الشمالية المنفذ الوحيد المتاح حالياً لتصدير نفطها، ولكن تتعلق بأن حكومة الجنوب تتعامل مع موضوع النفط باعتباره الورقة الرابحة في يدها للضغط على الخرطوم، التي كلفها الانفصال بأيلولة أكثر من سبعين بالمائة من الموارد النفطية للجنوب خسائر اقتصادية فادحة، لإجبارها على تقديم تنازلات في القضايا الخلافية الأخرى لا سيما أبيي المتنازع عليها.

ومنهج جوبا التفاوضي يريد أن تعالج القضايا العالقة جملة واحدة في صفقة متكاملة، في حين تفضل الخرطوم أسلوب تجزئة التفاوض حتى لا تجد نفسها مضطرة لتقديم تنازلات إضافية، ومن الواضح أن الحكومة السودانية أدركت متأخرة أنها أهدرت أوراقها القوية حين مررت بسهولة تقسيم البلاد قبل حسم القضايا العالقة، كما أنها تعاملت بسذاجة سياسية مع العرض الذي قدمه المبعوث الرئاسي الأمريكي السابق الجنرال سكوت قريشن في مطلع سبتمبر ٢٠١٠، أي قبل أربعة أشهر من إجراء الاستفتاء، والذي يتضمن خريطة طريق بتنازلات متبادلة لضمان تمرير عملية الاستفتاء وميلاد دولة الجنوب المستقلة، فقد أبلغ المفاوض الحكومي المبعوث الأمريكي بأن الخرطوم ستنفذ التزاماتها في اتفاقية السلام كاملة بما في ذلك القبول بالانفصال باعتباره التزاماً أخلاقياً دون انتظار لمساومته بمقابل.

### احتمالات التسوية

على الرغم من اتجاه الأمور بين الطرفين باتجاه التصعيد على خلفية الخلاف حول النفط في غياب أفق لتسوية الأزمة ومع تعثر جهود الوسطاء الأفارقة، إلا أن هناك جملة من المحددات التي تجعل إمكانية التوصل إلى اتفاق لصيغة ما لاقتسام العائدات النفطية ضمن تسوية





## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

شاملة للقضايا العالقة في نهاية الأمر أكبر من محاولة دفع الأمور نحو حافة الهاوية، بما في ذلك التلويح بخيار عودة حرب شاملة وهو أمر لا قبل للطرفين به على الأقل لاعتبارات اقتصادية، فالحقيقة المؤكدة هي أنه لسنوات قادمة لن يتوفر لدولتي السودان موارد مالية أسهل من العائدات النفطية بغض النظر عن وجود موارد بديلة لكنها ظلت كامنة لأنه لم يتم الاستثمار فيها إبان الطفرة النفطية، وحقيقة اعتماد الخرطوم وجوبا شبه الكامل طوال السنوات الماضية على العائدات النفطية يجعل من المستحيل الاستمرار في معركة كسر عظم لن يكسبها أي من الطرفين في ظل أوضاع اقتصادية آخذة في التردّي بشدة.

المحدد الآخر في معادلات تسوية الأزمة يعود إلى الطبيعة التكاملية لتوزيع البنية الأساسية للصناعة النفطية في دولتي السودان، فالحقول الرئيسية للإنتاج موجودة في الجنوب، في حين توجد منشآت المعالج والنقل وموانئ التصدير بالشمال، وهي صيغة تكاملية حتمية لا يوجد بديل لها في المستقبل المنظور، وحتى إن كانت هناك بدائل فهي ممكنة نظرياً ولكن يحكمها أيضاً عامل الجدوى الاقتصادية المحدودة.

المحدد الثالث المهم يأتي من كون الصناعة النفطية في دولتي السودان لا تقتصر معادلاتها على الطرفين بل تشكل الصين دور اللاعب الأكبر فيها بحكم أنها المستثمر الرئيسي فيها، فضلاً عن أن النفط الذي تستورده من السودان بات يشكل جزءاً من منظومة أمنها ومصالحها الوطنية وبالتالي فإنها لن تتوان عن استخدام نفوذها لضمان استمرار تدفقه، والعامل الصيني في المعادلة النفطية السودانية يمثل عامل ضغط على الخرطوم بأكثر مما هو الحال مع جوبا، فالحكومة السودانية التي لا تزال تعاني حصاراً غربياً لا تجد بديلاً عن بكين داعماً لها في الساحة الدولية وخاصة في مجلس الأمن الدولي، ولذلك لن تغامر إلى حد الإضرار بمصالح بكين النفطية في السودان وهو ما تأكد من تراجعها السريع من قرارها في شهر ديسمبر الماضي وقف تصدير النفط بعد تعرضها لانتقادات عنيفة غير مسبوقة من السفير الصيني بالخرطوم، وللأسودان أيضاً مصالح حيوية مهمة مع الصين عسكرياً واقتصادياً، يضعها في مرتبة شريكها الخارجي الأول بلا منازع وهو أمر من شأنه أن يعقد حسابات الخرطوم في التعامل مع المسألة النفطية في صراعها مع جوبا.





## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

### النفط عامل سلام لا حرب

مهما يكن من أمر فإن كل الدلائل تشير إلى أن النفط سيظل عامل سلام في دولتي السودان، وليس عامل حرب لأن العودة إلى حرب شاملة لن تلغي وجوده كعامل ذي تأثير على معادلات الطرفين، ولن يلعب دوراً إيجابياً لصالح أي طرف بأي حال من الأحوال، بل سيؤدي إلى مضاعفة النتائج الكارثية على الطرفين على الأصعدة كافة.

انتهى

